9 March 2004
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: المساواة بين الجنسين في منع الصراعات وإدارتها وحلها وبناء السلام في أعقاب الصراع

اجتماع مائدة مستديرة بشأن مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في منع الصراعات وإدارتها وحلها وبناء السلام في أعقاب الصراع

ملخص مقدم من رئيس الاجتماع

١ - عقدت لجنة وضع المرأة في جلستها الرابعة، المعقودة في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ اجتماع مائدة مستديرة تلاه حوار عن موضوع مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في منع الصراعات وإدارتها وحلها وبناء السلام في أعقاب الصراع، وهو من المسائل المواضيعية المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين. وتكون الفريق من أريان برونيت (كندا) منسقة برنامج حقوق المرأة، والحقوق والديمقراطية؛ ولويس بروثوس (ليبريا)، المدير العام لمنظمة الأطفال والأمهات المراهقات؛ وأمل أديب صباغ (الأردن)

الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية المعنية بالمرأة؛ ونانسي روشيوتابياس توريدو (كولومبيا) المستشارة لدى هيئة الإشراف على المسائل الجنسانية التابعة للمجلس الاستشاري الرئاسي المعني بتحقيق المساواة للمرأة؛ ويوسف محمود، مدير الشعبة الثانية لأفريقيا في إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية. وأدار المناقشة تيباتسو فوتوري باليزنغ (بوتسوانا).

٢ - وأكد المشاركون في المناقشة أهمية كفالة مشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة في منع الصراعات وإدارتها وحلها وبناء السلام في أعقاب الصراع. واعتبروا أن تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة جزء لا يتجزأ من تحقيق السلام الدائم، كما أكدوا على أهمية دور المرأة في تعزيز المساواة بين الجنسين.

٣ - ولاحظ المشاركون أن تقدما كبيرا قد أحرز على الصعيد الدولي من أجل كفالة تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة الكاملة في جميع جوانب عمليات السلام. وينعكس هذا التقدم في العدد المتزايد من الالتزامات الدولية، بما في ذلك الالتزامات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''. وأكدوا على المغزى التاريخي لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي يجعل المنظور النسائي محور عملية السلام.

٤ - ووفقا للمشاركين، لا تزال هناك تحديات كبيرة على طريق إدماج المرأة ومشاركتها الكاملة في عمليات السلام. وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء استمرار انعدام المنظور النسائي والمنظور الجنساني في منع الصراعات. وقالوا إن استمرار إقصاء المرأة يحول دون تحقيق تحول اجتماعي وثقافي وهيكلي من أجل بناء مجتمعات مسالمة وتهيئة ظروف ملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وتشكل بعض المعايير التقليدية والنماذج النمطية عوائق أمام مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في عملية السلام. وأعرب أيضا المشاركون عن القلق إزاء انعدام الإرادة السياسية وعدم كفايتها مما أسفر عن عدم اتخاذ إجراءات لمتابعة وتنفيذ الالتزامات الدولية. وذكروا أن أصحاب المصلحة يفتقرون إلى القدرة على إدماج المنظور الجنساني في عمليات السكان، كما أن الموارد اللازمة لا تتوفر في غالب الأحيان لدعم مشاركة المرأة الفعلية في تلك العمليات. ولاحظوا أن الفقر من الأسباب الأساسية في الصراع وكذلك في التفاوت بين الجنسين. وأن اللامساواة بين الجنسين ناشئة أيضا عن الفقر. وخلال الصراعات وفيما بعد الصراعات أدى انعدام الأمن المادي للمرأة إلى تقييد حريتها في التنقل وإضعاف قدرتها على المشاركة، كما أن العنف الجنسي ضد المرأة والاتجار غير المشروع بها لا يزالا يشكلان مصدري قلق كبير.

٥ - وأتاحت عمليات السلام عموما، واتفاقات السلام بوجه خاص فرصا لتعزيز المساواة بين الجنسين ولمشاركة المرأة. وينبغي أن تتضمن اتفاقات السلام، بالإضافة إلى توجيه الانتباه إلى المنظور الجنساني وكفالة مشاركة المرأة، الدعوة إلى إنشاء آلية وطنية فعالة للنهوض بالمرأة. وهذه الآلية ضرورية لوضع سياسات فعالة في مجال المساواة بين الجنسين، وضع واقتراح تدابير لإضفاء الطابع المؤسسي على إشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. وبالمثل، فإن العمليات الانتخابية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع تشكل عاملا أساسيا لتحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة العامة. وتتسم هذه الانتخابات بأهمية خاصة في نظر المرأة نظرا لأن الهيئات التشريعية التي تسفر عنها توكل لها عادة مهمة وضع قوانين البلد أو تنقيحها، وتؤثر بالتالي مباشرة في جميع جوانب حياة المرأة. ونظرا لأن الصراعات تسفر عموما عن تغييرات في الأدوار التقليدية لكل من الرجل والمرأة، فمن المهم الاستفادة من هذا الزخم في عملية السلام من أجل تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها في إعادة البناء وتطوير المجتمعات.

٦ - وأقر المشاركون بأهمية دور التضامن فيما بين النساء والحركات والشبكات الاجتماعية النسائية في منع نشوب الصراعات داخل المجتمعات المحلية وتسويتها بالوسائل السلمية. واستخدمت هذه الشبكات كأطر لتعزيز قدرة النساء على وضع برنامج مشترك وتبليغ رأيهن في عمليات السلام. ورأوا أن تنوع خبرات النساء واحتياجاتهن ومساهماتهن عوامل هامة في عمليات السلام. وفي هذا الصدد، سلط المشاركون الأضواء على ضرورة التغلب على تهميش مجموعات خاصة من النساء في عمليات السلام، ولا سيما في عملية إعادة البناء في فترة ما بعد الصراع. وناقش المشاركون أهمية المحافظة على صلات فعالة مع المرأة الريفية خلال جميع مراحل عمليات السلام، وكذلك على الحاجة إلى كفالة إبلاغ آراء النساء المشردات داخليا واللاجئات. وذكروا أن حالة الأرامل تستلزم اهتماما خاصا، وذلك ليس بوصفهن ضحايا في الصراع فقط بل وكذلك لأنهن تقمن بدور حيوي في عمليات إعادة البناء وفي المحافظة على حياة أفراد أسرهن. واقترح أن يطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن دور الأرامل في عملية إعادة البناء في فترة ما بعد الصراع. وقالوا إن التجربة أثبتت الحاجة إلى معالجة الاحتياجات الخاصة للمرأة في برامج نزع السلاح والإدماج، وإشراكها بصورة كاملة في عملية إعادة البناء.

٧ - وتحتاج النساء إلى معلومات واضحة ودقيقة ومتاحة في الوقت المناسب بشأن توقيت وموقع مفاوضات السلام الرسمية وغير الرسمية لكي تتيح لهن التغلب على عقبات المشاركة. وهن في حاجة إلى الحصول على التدريب، لا سيما في مجالات منع الصراعات وبناء السلام، بغية تعزيز قدرتهن على المشاركة في المفاوضات بفعالية. وهناك حاجة أيضا إلى جمع البيانات

الموزعة حسب نوع الجنس وإجراء دراسات بشأن حالة المرأة في مختلف البلدان بغية إيجاد أفضل السبل لإشراك المرأة في أنشطة منع الصراعات.

٨ - وشدد المشاركون على أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، لا سيما في مناصب صنع القرارات على مختلف الأصعدة - على الصعيد الشعبي والوطني والدولي - تعتبر مسألة حيوية لتعزيز مشاركة المرأة أيضا على قدم المساواة في مجال إقرار السلام والأمن. وحدد المشاركون عددا من الأدوات الفعالة التي يمكن استخدامها في هذا الصدد، مثل القوانين الانتخابية التي تراعي نوع الجنس والعمليات والتدابير الخاصة مثل العمل الإيجابي، بما في ذلك تخصيص حصص للمرأة في المناصب العامة والانتخابية، وكذلك في جهود تثقيف الناخبين. وجرى أيضا التشديد على أنه ينبغي في نطاق منظومة الأمم المتحدة تعيين المزيد من النساء في المناصب العليا، لا سيما كممثلة خاصة أو مبعوثة خاصة للأمين العام. ويعتبر تعيين مستشارين جنسانيين في بعثات حفظ السلام، ومشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام، بما في ذلك في المناصب القيادية، مسألة هامة لزيادة الاهتمام بالمساواة بين الجنسين. وفي نفس الوقت، جرى التشديد على أن تعزيز المساواة بين الجنسين في إطار عمليات حفظ السلام تعتبر مسؤولية جميع العناصر الفاعلة.

٩ - وأبرز المشاركون أيضا الحاجة إلى وضع نهج شامل لمكافحة العنف ضد المرأة والاتجار بها في حالات الصراع، بما في ذلك بواسطة وضع مدونة لقواعد السلوك لأفراد حفظ السلام وبذل جهود لمكافحة الفساد. واقترح إنشاء وظيفة لمقرر خاص للأمم المتحدة معني بالاتجار، والذي سيركز أيضا على الحالات المتصلة بالصراع. وجرى التشديد بصفة خاصة على إلحاحية محاكمة انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة. وينبغي متابعة تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة، أثناء الصراع وفي المرحلة اللاحقة له، عن طريق تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان ذات الصلة الوثيقة بالمرأة.

١٠ - وينبغي توفير موارد مالية كافية لدعم وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، وتيسير إجراء مشاورات والتواصل الشبكي فيما بين النساء والزعيمات النسائيات. وجرى حث المانحين وكيانات التمويل على دعم الجهود الذاتية للمرأة، وتخصيص موارد في إطار ميزانيات حفظ السلام لدعم المبادرات النسائية على أرض الواقع. وينبغي تخصيص الموارد في إطار الميزانيات الوطنية لدعم تطوير وتشغيل الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة. واقترح إعادة توجيه الموارد المالية من برامج التسلح إلى برامج التنمية، ولا سيما لدعم حصول المرأة على فرص الخدمات الصحية والتعليمية والتوظف. وأعاد المشاركون تأكيد الحاجة إلى مراعاة

المناظير الجنسانية في برامج القضاء على الفقر بغية كفالة التمكين الاقتصادي للمرأة. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي تخصيص الأموال لدعم البرامج التي تستهدف المرأة في حالات الصراع، وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمراعاة المناظير الجنسانية بصورة فعالة في أعمال الأمم المتحدة، ولا سيما في مجالات إقرار السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية.

١١ - ومنذ أن أصبحت أسباب الصراعات والآثار المترتبة عليها عابرة للحدود الوطنية، جرى التشديد على الحاجة إلى التعاون الإقليمي والدولي في جميع مراحل عمليات السلام. ويعد مثل هذا التعاون أيضا أساسيا لتنفيذ الالتزامات الدولية بالنهوض بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في إطار عمليات السلام والعمليات الانتخابية.

١٢ - ودعا المشاركون إلى اتخاذ إجراءات عملية، مثل وضع استراتيجيات واضحة وعملية لكفالة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي الاضطلاع بنشر المعلومات وتوفير التدريب لمختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك موظفي الأمم المتحدة، على المناظير الجنسانية لعمليات السلام. وينبغي تقديم إحاطات دورية للممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام، ولرؤساء بعثات حفظ السلام. وينبغي أن تستهدف الجهود الرامية إلى زيادة الوعي والدعوة المجتمع المدني بصفة عامة، والمنظمات النسائية بصفة خاصة. وهناك أيضا حاجة إلى ترجمة الوثائق والاتفاقات ذات الصلة إلى اللغات المحلية لجعلها في متناول المرأة وتعزيز المساءلة. وشدد المشاركون على الحاجة إلى آليات أفضل للرصد والمساءلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي كوسيلة لضمان تنفيذ هذه الالتزامات.

١٣ - وخلال المناقشة، قدم المشاركون أمثلة على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بسبل إدماج المناظير الجنسانية في مجالات منع الصراعات، وإدارته وحلها، وبناء السلام في أعقاب الصراع. واشتملت على ما يلي: إنشاء فرقة عمل معنية بالمنظور الجنساني على الصعيد الوطني لمتابعة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والأفرع ذات الصلة من منهاج عمل بيجين؛ وإنشاء منتدى وطني يضم ممثلين لمختلف الوزارات والمنظمات غير الحكومية لتبادل الآراء بشأن القضايا المتصلة بالمساواة بين الجنسين والسلام؛ وتنفيذ سياسات العمل الإيجابي لكفالة المشاركة السياسية للمرأة؛ ووضع مناهج تعليمية للترويج لثقافة السلام؛ ودعم منظمات المجتمع المدني من أجل الاضطلاع بعملها وسط النساء المتأثرات بالصراع.